الأمم المتحدة

A/60/80

الجمعية العامة

Distr.: General
23 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦٣ من القائمة الأولية*

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٩ المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي احتفل بها خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. ويعكس التقرير المداولات التي أجريت خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة، ويبرز التقدم غير المتكافئ المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المعتمدة في مؤتمر القمة، مشيرا إلى أن تعزيز التنفيذ على جميع المستويات وفي جميع الميادين يظل مسألة أساسية. ويختتم التقرير بتقديم عدد من الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض العشري الذي أجرته اللجنة.

* A/60/50 و Corr.1.

140605 130605 05-35430 (A)
0535430

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – ملخص الجزء العام الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية	٤-١٠	٣
ثالثا – إعلان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١١-١٤	٥
رابعا – موجز المناقشات الموضوعية بما فيها المناقشات التي دارت في حلقات النقاش الرفيعة المستوى واجتماعات المائدة المستديرة بشأن الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١٥-٥٦	٧
ألف – لمحة عامة	١٥-١٧	٧
باء – البيئة ملائمة	١٨-٢٣	٨
جيم – الفقر	٢٤-٢٨	٩
دال – العمالة	٢٩-٣٥	١١
هاء – التكامل الاجتماعي	٣٦-٤٠	١٢
واو – الحالة على الصعيد الإقليمي	٤١-٥٦	١٣
خامسا – الاستنتاجات	٥٧-٦٤	١٦

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وهذا التقرير هو الحادي عشر ضمن سلسلة بشأن هذا الموضوع منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، والتقرير الأول بعد إجراء الاستعراض العشري لمؤتمر القمة في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢ – وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٨/٢٠٠٤، فيما يخص لجنة التنمية الاجتماعية، أن تعقد اللجنة في أثناء دورتها الثالثة والأربعين جلسات عامة رفيعة المستوى بشأن الاستعراض العشري لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[1] ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وطلب المجلس أيضا إلى اللجنة أن تحيل إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرها المعنون ''إعلان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية''، بما في ذلك الحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥.

٣ – ويوفر هذا التقرير موجزا للمداولات التي أجرتها اللجنة المعنية بالاستعراض العشري لمؤتمر القمة، ويختتم بتقديم عدة استنتاجات منبثقة عن تلك المداولات.

ثانيا – ملخص الجزء العام الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية

٤ – احتفل بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية التي عقدت في الفترة من ٩ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ٩ شباط/فبراير عقدت حلقتا نقاش رفيعتا المستوى بشأن الاستعراض العشري وتألف الفريق الأول من ممثلين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وضم الفريق الثاني الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥ - وقدمت أيضا في سياق الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، نتائج المنتدى الدولي الرابع للتنمية الاجتماعية المعنون: ''الإنصاف واللامساواة والترابط'' بالإضافة إلى ذلك، عقد منتدى للمجتمع المدني عنوانه ''استعادة التزامات كوبنهاغن'' قبيل انعقاد الدورة الثالثة والأربعين للجنة. وقد قدمت نتائج هذا المنتدى كذلك إلى أعضاء اللجنة خلال جلستها العامة.

٦ - وعقب افتتاح الجلسة العامة الرفيعة المستوى في ١٠ شباط/فبراير، واصلت اللجنة أعمالها بثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى متزامنة، عقدت في إطار الاستعراض العشري بشأن القضايا الأساسية الثلاث التي تناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وهي: القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. وكان هدف اجتماعات المائدة المستديرة استعراض ما حقق منذ انعقاد مؤتمر القمة في عام ١٩٩٥، وزيادة تحديد القيود والتحديات التي تواجهها هذه المجالات الأساسية، وصياغة استراتيجية للتنفيذ. كما بحثت أيضا الروابط المتصلة بتنفيذ الالتزامات العشرة التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - واستؤنفت الجلسة العامة الرفيعة المستوى بعد ظهر يوم ١٠ شباط/فبراير لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن، وذلك بعد اجتماعات المائدة المستديرة. وتحدث نحو ثمانين متكلما، منهم ٣١ وزيرا و ٢٦ من ممثلي الحكومات الآخرين قدموا من العواصم، بالإضافة إلى ممثلين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وللمنظمات غير الحكومية. وسلم المتكلمون بأن التقدم المحرز على مدى العقد الماضي كان متفاوتا إلى حد كبير، وأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة والبعيدة المدى لخلق مجتمع يسع الجميع وتعزيز الرؤية الشمولية كما دعا إلى ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى تخفيف حدة الآثار السلبية للعولمة، ومعالجة مسألة العلاقات التجارية غير المواتية التي تهمش بعض الفئات السكانية، وتفاقم من حدة التفاوتات في الدخل بين البلدان، وتعيق قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٨ - وشجع المتكلمون، خلال الجزء الرفيع المستوى الذي استغرق يومين، البلدان على الوفاء بما تعهدت به من تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز تلك التعهدات مشيرين إلى أن من القواسم المشتركة بين البلدان الفقيرة خدمة رأس المال الأصلي والفوائد المستحقة عن ديونها الخارجية. وتضمنت المقترحات الابتكارية التي قدمت بشأن تمويل التنمية الاجتماعية، فرض ضريبة على المعاملات الدولية، ووضع خطة لإحداث مرفق مالية دولي يهدف إلى

زيادة تنسيق تدفقات المعونة وشفافيتها، ووضع برامج لتخفيف عبء الديون مقابل اتخاذ مبادرات للتنمية الاجتماعية.

٩ - وأثار المتكلمون الانتباه أيضا إلى تغير القوى المحركة لسوق العمل العالمية وعدم وجود استراتيجية دولية للعمالة والهجرة. ولاحظ عدد من البلدان أن الحراك البشري من المواضيع المحورية للعولمة. فأعرب عن الحاجة إلى المزيد من الحوار والتعاون لضمان أن تؤخذ في الاعتبار حقوق المهاجرين والأبعاد الاجتماعية التي تمسهم.

١٠ - وشدد المتكلمون على الحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولاحظوا في هذا الصدد أنه ينبغي أن تمنح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الأولوية في الاهتمام بوصفها شريكا في التنمية. وذكر بعض المتكلمين أيضا أن التعريف الشائع الاستخدام بالنسبة للفقر على أنه العيش بأقل من دولار واحد في اليوم، ضيق جدا وأن على الباحثين وواضعي السياسات أن يستكشفوا طرقا أفضل لقياس الفقر تتجاوز هذه القيمة الكمية. علاوة على ذلك، من الضروري عند وضع مبادرات جديدة ألا ينظر إلى الفقراء على أنهم متلقون غير فاعلين للمعونة وإنما مشاركون فاعلون لهم القدرة على تحسين وضعهم الاقتصادي داخل البيئات المؤسسية والقانونية.

ثالثا - إعلان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١١ - اعتمدت اللجنة وثيقة ختامية عنوانها ''إعلان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية''[٢]، ستحال على الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كمساهمة في الاستعراض الخماسي لإعلان الألفية. وقد أكد الإعلان من جديد، في جملة أمور، على أن الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي؛ وأن الحاجة إلى مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين حاجة ملحة من أجل اتباع نهج متجانس لتحقيق التنمية محوره البشر. والأهم من ذلك، فقد أقر الإعلان بأن تنفيذ التزامات كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعزز كل منهما الآخر.

١٢ - وأكد الإعلان من جديد كذلك أن تعزيز التعاون الدولي والتحرك على الصعيد الوطني ضروريان من أجل تنفيذ التزامات كوبنهاغن. ولبلوغ هذه الغاية، شدد على أهمية اعتماد تدابير فعالة بما في ذلك اعتماد آليات مالية جديدة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية. وجددت البلدان الأعضاء التزامها بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع خلق بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توفير مساعدة تقنية ومالية من خلال المبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٣ - وأكد الإعلان من جديد، في سياق القضايا الرئيسية الثلاث لمؤتمر القمة، في جملة أمور، على أن السياسات والبرامج المصممة لتحقيق التخفيف من حدة الفقر ينبغي أن تتضمن تدابير محددة لتعزيز التكامل الاجتماعي، بطرق منها تزويد القطاعات والفئات الاجتماعية - الاقتصادية المهمشة بإمكانيات متساوية للحصول على الفرص؛ وأن وضع استراتيجية للعمالة تحترم المبادئ الأساسية ضمن شروط الإنصاف، والمساواة، والأمن، والكرامة احتراما كاملا ينبغي أن يشكل عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الإنمائية؛ وعلى أن الأثر والبعد الاجتماعيين للعولمة يستحقان المزيد من الاهتمام. وجدد الإعلان كذلك التزام البلدان بتعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تشجيع إنشاء مجتمعات آمنة وعادلة قائمة على أساس تعزيز جميع حقوق الإنسان، وأكد من جديد على أهمية تشجيع أهداف تساوي الفرص وشموليتها.

١٤ - وجدد الإعلان التزام الحكومات بأحد المبادئ الأساسية لإعلان كوبنهاغن المتمثل في: ضرورة أن يكون البشر محور جهود التنمية. ويجدر التذكير بأن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة يلتمس تحقيق هذا الهدف عن طريق التركيز على مسألة القضاء على الفقر بوصفها ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وقد سلم الإعلان بأن السياسات الهادفة إلى القضاء على الفقر يجب أن تعمل بشكل متواز: لزيادة فرص وسبل الوصول إلى الموارد من جهة، وللتقليل من أوجه اللامساواة في توزيع الأصول، والثروة، والفرص، والدخل، والخدمات من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، اعترف رؤساء الدول الـ ١١٧ في كوبنهاغن بوجود صلة لا لبس فيها بين الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي؛ وبين الأمن واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وحذروا بأن على المجتمع إذا أراد أن يخفف من حدة التوترات الاجتماعية وأن يخلق المزيد من الاستقرار والأمن الاجتماعيين والاقتصاديين، أن يعالج أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها وأن يستثمر في التنمية الاجتماعية.

رابعا – موجز المناقشات الموضوعية بما فيها المناقشات التي دارت في حلقات النقاش الرفيعة المستوى واجتماعات المائدة المستديرة بشأن الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

١٥- يبرز هذا الفرع النقاط التي أثارها في اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات النقاش الممثلون الرفيعو المستوى للدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمشاركون من المجتمع المدني، من بينهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذين شاركوا في الدورة الثالثة والأربعين للجنة المعنية بالاستعراض العشري. وهو يستند أيضا إلى تقرير الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية عن استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (E/CN.5/2005/6) بوصفه إسهاما في ذلك الموضوع، بالإضافة إلى مجموعة من المواد أرسلتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى الأمانة لمداولاتها[٣].

١٦ – وأشير إلى أن عددا من الاتجاهات ما فتئ يؤثر بصورة سلبية على التنمية الاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قبل عقد من الزمن. كذلك إن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية، الذي أكده جميع قادة العالم في كوبنهاغن، أصبح بشكل تدريجي أقل شمولا، بل أصبح ضعيفا للغاية في مجال وضع السياسات على الصعيد العالمي. وفيما تحتل مسألة الفقر الصدارة في السياسات الإنمائية والخطاب الإنمائي، فإن القضيتين الأساسيتين الأخريين لمؤتمر القمة – البطالة والتكامل الاجتماعي – قد تضررتا من فصل عام بين وضع السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية. ولوحظ أن الأهمية المحورية للعمالة والمساهمة الأساسية للتكامل الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية غائبتان في الأهداف الإنمائية للألفية، وأن من الضروري إدماج هاتين الحلقتين المفقودتين في الأهداف، خاصة ضمن سياق القضاء على الفقر، لدعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر شمولية وعدالة واستقرارا.

١٧ – وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة أرسى الأسس للأهداف، فإن الجهود المبذولة منذ ذلك الحين لتحديد أولويات العمل بالتركيز على الأهداف، أسفرت عن تضييق نطاق جدول أعمال التنمية الدولي. وتسعى لجنة التنمية الاجتماعية، في محاولة للتصدي لهذا الاتجاه، إلى إبراز الصورة الأوسع للتنمية الاجتماعية التي رسمت في الأول في كوبنهاغن.

باء – البيئة ملائمة

١٨ – من الجدير بالذكر أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أقر بأن الربط والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضروريان لبناء بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية، وبأن للتعاون الدولي دورا رئيسيا في دعم جهود التنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني، خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. ويبين الاستعراض الذي أجرته اللجنة أن عددا من العوامل لا يزال يعيق القدرة على خلق بيئة ملائمة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان كالنزاعات المسلحة والزلازل والفيضانات والجفاف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبإمكان أطر الحكم والسياسات الوطنية والعالمية أن تشجع التنمية الاجتماعية أو أن تعرقلها وذلك حسب نوعية الحكم والسياسات التي تصاغ داخل تلك الأطر.

١٩ – وتحتاج أيضا صياغة سياسات تتمشى مع أهداف التنمية الاجتماعية إلى نظام لصنع القرارات بدمج مبادئ المشاركة والشفافية، ومراعاة العدل والمساواة. ويساعد إرساء الديمقراطية والدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكة في التنمية الاجتماعية، على الرغم من تراجع دور النقابات العمالية على تعزيز الشفافية والمساءلة. إلا أنه حتى في ظل نظام ديمقراطي فإن أهداف التنمية الاجتماعية، التي غالبا ما تعكس شواغل المهمشين في المجتمع، تبقى معرضة للانحدار في سلم الأولويات لأن أكثر الفئات تضررا لا تصدح بصوتها ولا تشارك بصورة كافية.

٢٠ – وكان المنظور السائد للتنمية، وقت انعقاد مؤتمر القمة يركز على مزايا السوق في توجيه مسار التنمية. وخلال العقد الذي انقضى منذ ذلك الحين، توسعت العولمة الاقتصادية توسعا هائلا، في حين بقيت المؤسسات الاجتماعية والسياسية محصورة في النطاق الوطني إلى حد كبير، ولم توفر ما يلزم من مراقبة للأسواق العالمية لمعالجة أوجه اللامساواة بين البلدان. ومما تؤاخذ عليه العولمة جزئيا، في شكلها الحالي الهوة التي ما فتئت تتسع بين البلدان الغنية والفقيرة، مقيسة بالتفاوت في متوسط الدخل من بلد لآخر. وقد أسهمت مظاهر اللاتماثل في العولمة والافتقار إلى المراقبة العامة في نشوء أوضاع لا تتقاسم فيها البلدان والشعوب تكاليف العولمة وفوائدها على نحو عادل.

٢١ – ويمكن أن يسفر تدهور الحالة الأمنية عن عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية. فانعدام الأمن قد يؤدي إلى زيادة النفقات العسكرية، مما قد ينجم عنه تضييق الفرص، حيث يهجر المستثمرون والمانحون المناطق غير المستقرة، وتقلص الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وبما أن العالم قد تجاوز عتبة التريليون دولار في الإنفاق على الدفاع على الصعيد العالمي، فقد

أصبح تجاوز العوائق التي تحول دون إعادة توزيع نفقات الدفاع أكثر صعوبة، ولا تقل عنها صعوبة المجهودات الرامية إلى إيجاد سبل للحد من النزاعات المسلحة والعنف.

٢٢ - وتعتبر كيفية تمويل التنمية الاجتماعية، خاصة في أكثر البلدان فقرا، أمرا جوهريا في تحقيق الغاية المتمثلة في تحسين الأوضاع الاجتماعية كما أبرز ذلك في كوبنهاغن. وعلاوة على ذلك، فإن عدم التعامل مع أهمية البعد الاجتماعي للتنمية يمكن أن يحبط الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أصبح البنك الدولي، على سبيل المثال، مستلهما في ذلك إلى حد كبير بالأهداف الواردة في إعلان كوبنهاجن أكثر وعيا بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. قد أحرز تقدم خاص فيما يتعلق بزيادة الاعتراف بالحاجة إلى إدراج السياسات الاجتماعية ضمن السياسات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز التنمية الشاملة. فضلا عن ذلك، يحاول صندوق النقد الدولي العمل مع شركائه على كفالة تناول الأبعاد الاجتماعية للتنمية على مستوى الاقتصاد الكلي، مما حمله على التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر وعلى الكيفية التي تؤثر بها سياسات الاقتصاد الكلي على التنمية الاجتماعية.

٢٣ - وأكدت مناقشات اللجنة من جديد على أن الموارد المالية المناسبة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية، وإن كان توفير الموارد في حد ذاته لا يفضي تلقائيا إلى التنمية الاجتماعية. وقد دعا كل من إعلان كوبنهاغن والمبادرات الإضافية المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين إلى رفع المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية في أسرع وقت ممكن مما يزيد من تدفق الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. إلا أنه على الرغم من الزيادة المتواضعة في المعونات مذ بلغت أدنى مستوى لها في تاريخها وهو ٠,٢٢ في المائة، تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية دون مستواها في الثمانينيات وبداية التسعينيات بكثير، وإن كانت البلدان المانحة أصبحت أكثر ثراء خلال سنة ٢٠٠٤[٤].

جيم - الفقر

٢٤ - رغم أن الحكومات منحت الفقر قدرا أكبر من الأولوية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بتحديد أهداف للحد من الفقر ووضع خطط للقضاء على الفقر، كان مستوى التقدم المحرز متفاوتا، كما أن المشهد العالمي العام يحجب الاختلافات الحادة على المستويين الإقليمي والوطني. وقد كان للتأثير الحاسم للنمو الاقتصادي في الصين والهند على مستويات التوسع الاقتصادي الإجمالية وقع هائل على مستويات الفقر على الصعيد العالمي. إلا أن عملية الحد من الفقر في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية تميزت بالركود، في حين ازداد الفقر في الواقع في غرب آسيا. رغم أن

انعدام النمو المطرد شكل عقبة كبيرة أمام التخفيف من حدة الفقر، فإن من المهم ضمان إعادة توزيع منافع النمو على قطاعات مثل التعليم والصحة.

٢٥ - وهناك توافق واسع النطاق في الآراء على وجود حاجة للعمل المنسق على الصعيدين العالمي والوطني في مجال مكافحة الفقر، وعلى أنه يتعين، لصياغة استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر، التعرف على جذور الفقر وفهمها. ومن الأسباب المتنوعة جدا، هناك التوزيع غير المتكافئ للدخل والأصول، وانعدام الأمن وقلة المناعة، والإقصاء الاجتماعي والعجز.

٢٦ - ويؤدي استمرار أوجه اللامساواة في الدخل والأصول والفرص إلى تفاقم الفقر، ويحد ارتفاع معدلات البطالة وانعدام إمكانية الحصول على موارد مثل الأراضي والائتمان والأسواق والمعلومات بدرجة أكبر من القدرة الإنتاجية للفقراء. علاوة على ذلك، يحد انعدام إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، من الفرص المتاحة للفقراء، بينما يحول الاستبعاد الاجتماعي والافتقار إلى كلمة مسموعة دون مشاركة الفقراء مشاركة كاملة في القرارات التي تمس حياتهم. ويضخم ضعف الحماية الاجتماعية، الذي يزيد من حدته الصراع المدني الطويل وانهيار سيادة القانون، ضعف الفقراء وانعدام شعورهم بالأمن. وينبغي أن يحتل تمكين المحرومين، لا سيما النساء اللائي يشكلن الجزء الأكبر من الفئات الفقيرة، موقعا محوريا في نهج شامل لمعالجة الفقر.

٢٧ - ولقد تبين من الاستعراض أن الفقر على الصعيد الدولي موجود في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية. وعليه فإن الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر ينبغي أن يكون على نحو مستمر، وليس مجرد استجابة لطوارئ مالية أو كوارث وطنية. وقد يتخذ هذا الالتزام شكل التخفيف من عبء الديون وإقامة شراكات ابتكارية بين المناطق والبلدان، بما في ذلك إجراء المشاورات مع القطاع الخاص وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات للقضاء على الفقر.

٢٨ - وما زالت الاعتبارات المتعلقة بالعدل والمساواة لم تدمج في الاستراتيجيات الوطنية في مجالات حيوية من قبيل تطوير الزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛ وتحسين إمكانيات الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، واستهداف احتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة؛ وتعزيز فرص العمل، بل هي بعيدة عن ذلك. ويعتبر إدماج هذه العناصر في سياسات الاقتصاد الكلي وتوثيق العلاقة بين هذه السياسات وأهداف التنمية الاجتماعية، من العناصر السياسية في استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر على الصعيد الوطني.

دال – العمالة

٢٩ – يشير الاستعراض إلى أن التقدم المحرز في الحد من البطالة كان دون التوقعات بكثير، وإلى أن السنوات الماضية شهدت ارتفاعا في مستويات البطالة العالمية. وفرص العمل، حيثما ازدادت، تركزت في أشكال من العمل غير مضمونة وغير رسمية بأجور منخفضة واستحقاقات قليلة.

٣٠ – وكانت مسألة الأهمية الحاسمة للعمالة في الحد من الفقر غائبة عن مناقشات السياسات الدولية، باستثناء إدراج عمالة الباب في الأهداف الإنمائية للألفية. فتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة شرط أساسي لتوزيع الدخل والنمو والتنمية على نحو أفضل وأكثر اتساما بالمساواة؛ كما أن توسيع فرص الحصول على وظائف جيدة شرط جوهري لتحقيق السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي. وقد أدى تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي بدون قياس آثارها الاجتماعية إلى زيادة الفقر والبطالة، بل وإلى خطر التفسخ الاجتماعي في كثير من المجتمعات. وكما هو الشأن بالنسبة للتنمية الاجتماعية، ينبغي أن تتضمن سياسات الاقتصاد الكلي إيجاد فرص العمل بوصف ذلك هدفا رئيسيا.

٣١ – ويرتبط كل من العولمة والتجارة الدولية ارتباطا وثيقا بوضعية العمالة في البلدان النامية، حيث يمكن أن تؤدي السياسات التجارية الحمائية إلى فقدان الوظائف، ولا سيما في مجال الزراعة، كما يمكن أن تخل الأنشطة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية بمعايير العمل المحلية. والتغيرات التي تحدث في أنماط الإنتاج والتجارة، كما هو الحال بالنسبة للاستعانة بمصادر خارجية، تؤدي إلى ظهور رابحين وخاسرين جدد: ٨٠ في المائة من سكان العالم لا حظ لهم من الحماية الاجتماعية.

٣٢ – بيد أنه ذكر أنه على الرغم من بعض الاتجاهات السلبية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، يمكن للعولمة أن تمثل قوة إيجابية لإيجاد فرص العمل اللائق. ومن الممكن بلوغ هدف العمالة الكاملة، غير أن ذلك لن يتسنى إلا إذا اضطلعت جميع الجهات المعنية بمسؤوليتها عن العمالة الكاملة. ومما يثير القلق بشكل خاص ارتفاع مستوى البطالة في صفوف الشباب. وفي هذا الصدد، أقر بإقامة شبكة تشغيل الشباب وبتوصياتها الرامية إلى معالجة هذا الوضع.

٣٣ – وقد أحرز في بعض الحالات تقدم ملموس فيما يخص إحداث الوظائف على الرغم من فرض سياسات تأديبية وتمييزية. فالتزامات خدمة الدين تضعف من قدرة العديد من البلدان النامية على تمويل الاستثمار في رأس المال البشري وفي الهياكل الأساسية، ومن ثم فهي تؤثر على النمو الاقتصادي وتوليد الوظائف. وفي هذا الصدد، تعتبر إعادة النظر في المساعدة

الإنمائية الرسمية قصد توجيهها لتعزيز العمالة ولتصحيح الاختلال القائم، على المستوى الوطني، بين ضرائب العمال وضرائب رأس المال أمرا حيويا.

٣٤ - وفي سياق برنامج التشغيل العالمي، وضعت منظمة العمل الدولية برنامج عمل لائقا، يشدد على العمالة والحقوق في مكان العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. كما ركزت بدرجة أكبر على كفالة إدماج الأهداف المتعلقة بالعمالة والعمل اللائق في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وفي استراتيجيات الحد من الفقر. ويمثل أحد الإسهامات القيمة لمنظمة العمل الدولية في إنشاء لجنة عالمية مستقلة معنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، أبرز تقريرها لسنة ٢٠٠٤ الطاقات الكامنة التي تنطوي عليها العولمة في زيادة الرفاه الاجتماعي والطرق التي يمكن أن يعمل بها كل من الحكومات والأعمال التجارية واليد العاملة والبرلمانيون والمجتمع المدني والمجتمع الدولي معا من أجل تشجيع عولمة أكثر شمولية.

٣٥ - تشكل آثار الهجرة الدولية على أسواق العمل والاعتراف المتزايد بالهجرة الدولية قضية جوهرية في البرنامج العالمي، مبرزة الحاجة إلى أطر عالمية وإقليمية وثنائية. وقد أدت هجرة الأدمغة من البلدان النامية التي نتجت عن حرية حركة اليد العاملة الماهرة، فيما بقيت حركة اليد العاملة غير الماهرة مقيدة، إلى تزايد اللامساواة بين البلدان والمناطق. وهناك قلق من أن تزايد تدفق التحويلات، وإن كان يمثل مصدر دخل قيما بالنسبة لبلدان نامية عديدة، قد يتحول إلى مبرر يتذرع به المانحون لسحب تقديم المعونة إلى البلدان النامية أو الحد منها.

هاء - التكامل الاجتماعي

٣٦ - رأى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن من مظاهر الفشل في تحقيق التكامل الاجتماعي التفتت الاجتماعي؛ وتزايد أوجه التفاوت واللا مساواة؛ والضغوط المسلطة على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات نتيجة لسرعة وتيرة التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية والهجرة وأشكال التشرد الرئيسية للسكان، ولا سيما في مناطق النزاعات المسلحة.

٣٧ - وقد أبرز النقاش الجاري في لجنة التنمية الاجتماعية إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان كوبنهاغن في مجال التكامل الاجتماعي قد وهن. فلم يتغلغل المتكامل الاجتماعي تماما في الخطاب العام خارج نطاق دوائر التنمية الاجتماعية، مما يؤكد تلاشي مبدأ التضامن بين الشعوب والمجتمعات والأمم. والانشقاق الحاصل بين الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي تنطوي عليها الالتزامات الأعم المقطوعة في اجتماع القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ظاهرا للعيان، مما يزيد من صعوبة التركيز على النهج الذي محوره

البشر. ورغم أن بإمكان العولمة أن تدر فوائد وأن تشجع التنمية الاجتماعية، فإن اختلاف وتيرتها من بلد إلى آخر قد أدى إلى مزيد من الاستبعاد الاجتماعي.

٣٨ - وفي العديد من البلدان، تهميش في العملية السياسية فئات ذات احتياجات خاصة. فالمعوقون مثلا يحتاجون إلى تركيز خاص. فإدماجهم يتطلب صكوكا قانونية توفر لهم الحماية من التمييز وضمان حقوقهم وتوفير فرص متساوية لهم داخل المجتمع. وثمة حاجة إلى تدابير حماية مماثلة للمهاجرين واللاجئين والمشردين. وتثير احتياجات المسنين قلقا متزايدا. فعلى سبيل المثال، إذا لم تُدخَل تغييرات على النظم الحالية لتمويل المعاشات التقاعدية والرعاية الطويلة الأمد، فقد تبقى الأجيال المقبلة من كبار السن بدون حماية اجتماعية ملائمة. رغم أن الأسرة تواجه ضغوطا هائلة وتخضع لتغيرات هامة، فإنها أساسية لتيسير الاندماج الاجتماعي.

٣٩ - ويتطلب تعزيز التكامل الاجتماعي أدوات تمكين الأفراد، يتوفر بعضها عن طريق التعليم، بتزويد الأشخاص بالمهارات التي تتيح المشاركة في المجتمع والانخراط في العمل المنتج. ويكتسي تعليم البنات أهمية خاصة حيث أنه يعطي أعلى مردودية من الاستثمار في البلدان النامية. والاستثمار في الصحة حيوي أيضا للتكامل الاجتماعي؛ إذ يمكن لسياسة الصحة العامة أن تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والحد من الاستبعاد الاجتماعي.

٤٠ - ويعد دور المجتمع المدني حيويا في النهوض بالنهج الذي محوره البشر. ولدى منظمات المجتمع المدني، من خلال عملها على الصعيد المحلي، القدرة على ضمان حصول المحتاجين إلى الدعم عليه. وإضافة إلى المجتمع المدني، تحتاج الحكومات والقطاع الخاص إلى آليات وشبكات ومؤسسات تبني من خلالها توافق الآراء وتعزز التعاون.

واو - الحالة على الصعيد الإقليمي

٤١ - ركزت حلقة النقاش مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية حول المنظورات الإقليمية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أساسا، على القضايا الجوهرية المتمثلة في الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي. وأبلغت كل اللجان عن إحراز تقدم متفاوت الدرجات كما أن العديد من القيود نفسها التي تواجهها المناطق والتي كانت قائمة وقت انعقاد مؤتمر القمة ما زال سائدا. وفي المجالات التي تحسنت فيها المؤشرات العالمية، يتفاوت التقدم المحرز ووتيرة التغيير تفاوتا كبيرا بين المناطق، وأكثر من ذلك داخل البلدان. ويهدد ارتفاع مستويات تفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها إمكانية انتشال الناس من الفقر والنهوض بالعمالة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

٤٢ - وقد توسع الأمناء التنفيذيون في خططهم لتنفيذ سياسيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتصدي للاختلالات السكانية المتنامية وزيادة التنسيق بين اللجان الإقليمية والجهات المعنية من المجتمع المدني. كما أثيرت قضية العنف والشباب وكذا مسألة أحسن الطرق لمواجهة التحدي المتمثل في جمع البيانات الموثوقة.

أفريقيا

٤٣ - في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، استمر تفاقم الفقر وأصبح ثلث السكان يعاني من سوء التغذية. وسجلت زيادة صافية بأكثر من ٦٣ مليون شخص إلى صفوف الفقراء. ومعدلات البطالة في القارة مرتفعة للغاية كما أن العمالة الناقصة زاحفة، وهي تمس ٤٠ في المائة من قوة العمل. ومن الجلي إحراز بعض التقدم في مجال التكامل الاجتماعي يُعزى إلى نمو الديمقراطية وبعض التحسن في الحكم في أرجاء المنطقة. وبالرغم من أن النزاعات ما زالت تشكل عامل اضطراب أساسي، فقد حقق الاتحاد الأفريقي إنجازات هامة في حل النزاعات وأحرز تقدما في مجالي تنظيم المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين.

٤٤ - ومن بين التحديات السائدة تباطؤ النمو واستمرار الفقر وضعف الإدارة والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن النزاعات، وأوجه القصور في الخدمات الصحية والتعليمية. ويضيف انعدام الموارد المالية الملائمة وضعف القدرات البشرية والمؤسسية قيودا أخرى إلى هذه التحديات. وأخيرا، ستستمر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاضطلاع بدور مفيد في توفير إطار للتصدي لهذه التحديات وتمكين الأفارقة من تملُّك عمليتهم الإنمائية.

أوروبا

٤٥ - تواجه اقتصادات السوق الأقل تقدما والناشئة في أوروبا تحديات كبرى. فمنذ إصلاحات أواخر الثمانينات، تواجه الاقتصادات الأقل تقدما استفحال الفقر وتزايد اللامساواة. ولا تعالج مسائل النوعية وفرص الحصول على الرعاية الصحية على نحو كاف، وإذا أضيف إليها انخفاض العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدلات الخصوبة والانتشار السريع للأمراض المعدية، تظل التحديات الرئيسية قائمة.

٤٦ - ومن بين الاتجاهات الأساسية في اقتصادات السوق الناشئة ارتفاع معدلي البطالة والعمالة الناقصة المتواصل. وتنمو أوجه التفاوت في الدخل بشكل سريع داخل بعض البلدان، كما أن أوجه اللامساواة بين المناطق الحضرية والريفية وفيما بين المناطق في نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الاتساع وتؤدي الإصلاحات التعليمية والاجتماعية وفي المعاشات التقاعدية إلى تدهور الحالة الاجتماعية المباشرة لأغلبية السكان.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٧ - عرفت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية افتقارا عاما للتقدم الاجتماعي. ورغم أن معدلات الفقر انخفضت قليلا في السنوات الأخيرة، فقد سجل العدد الإجمالي للفقراء ارتفاعا كبيرا. ومنذ عام ١٩٩٠ ازدادت البطالة والعمل في القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية، وكان عدد العاملين في الاقتصاد النظامي في تناقص. ويشكل العمال الذين لا يحصلون على حماية اجتماعية حاليا الأغلبية العظمى لقوة العمل الحضرية.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، يشكل استمرار تركز الدخل وقيود العمالة تهديدا للتكامل الاجتماعي، وذلك بتجزئة المجتمع، وتقليص الحماية الاجتماعية، ولمشاركة الفقراء في العملية الإنمائية. وبرزت عمليات تدخل الاضطراب من قبيل السلوك الخطير والمتميز بالعنف في صفوف الشباب باعتبارها عراقيل في سوق العمل وصعوبات تحول دون تحقيق نمو الحراك الاجتماعي.

٤٩ - وعلى الجانب الإيجابي، زادت الحكومات من مستويات الإنفاق الاجتماعي العام، مما ساهم في التخفيف إلى حد ما من الاحتياجات الخاصة للفقراء والفئات الضعيفة. كذلك، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ السياسات الرامية إلى عكس اتجاه التمييز ضد المرأة وضد جماعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، لكن التفاوتات الحادة لا تزال سائدة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٠ - أسفرت الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن نتائج متباينة. ففي حين أبلغت بعض المناطق عن إحراز تقدم، فإن ثمة حاجة إلى تحويل الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر إلى سياسات فعالة في المناطق التي تدهورت فيها الحالة.

٥١ - ومعدلات بطالة الإناث أعلى منها لدى الذكور، وبطالة الشباب أكبر منها لدى الكهول. وعلاوة على ذلك، تضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٧٠ في المائة من السكان الأميين في العالم (٦٠٠ مليون شخص)، ٦٥ في المائة منهم نساء.

٥٢ - وثمة تحسن في مجال التكامل الاجتماعي، وتحديدا في وضع برامج شاملة للتنمية الاجتماعية وتنقيح القوانين المتعلقة بالفئات الضعيفة. وإضافة إلى ذلك، يجري وضع ترتيبات مؤسسية من أجل التنمية الاجتماعية ذات غايات محددة زمنيا لضمان كفاءة التكلفة وتحقيق أكبر أثر.

٥٣ - وقد أحدث التسونامي الأخير في المحيط الهندي دمارا كبيرا من الزاويتين البشرية والاقتصادية في المنطقة. ويجري إعداد إطار للعمل يتضمن تطوير نظام للإنذار المبكر وبناء الهياكل الأساسية اللازمة للحد من أوجه الضعف وتوسيع نطاق المساعدة المالية.

غرب آسيا

٥٤ - وتشمل الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاجتماعية في المنطقة مشاريع لأساليب الحكم والديمقراطية ومشاريع عديدة لتنمية المجتمعات المحلية. وقد أُحرز تقدم في مجال التخفيف من حدة الفقر وفي إعداد الدراسات التقنية عن قياس الفقر وخواصه ومحدداته. وكذا في وضع ما يلزم في مجال السياسات من أدوات للحد من الفقر.

٥٥ - وبهدف تحقيق العمالة الكاملة، أجريت دراسات تقنية عن آثار العولمة وخلق فرص العمل لسكان الريف وتشجيع التكنولوجيات الجديدة. وفي مجال التكامل الاجتماعي، شملت الأنشطة الرامية إلى تحسين حالة الفئات الضعيفة تنفيذ مشاريع ميدانية وإعداد دراسات وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية من أجل تعزيز الاعتماد الذاتي في المجتمعات المحلية. وعلاوة على تشجيع واضعي السياسات والمانحين على زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية، يجري إعداد دراسات لتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.

٥٦ - وثمة شعور بأنه ينبغي وجود الترابط بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في المنطقة. وعلى الصعيد الدولي، يعد تقديم الدعم السياسي والمالي والتقني شرطا مسبقا لتجاوز التحديات؛ كما أن تعزيز بيئة خالية من الحروب وعدم الاستقرار لازم لتيسير مثل هذا الدعم.

خامسا - الاستنتاجات

٥٧ - بناء على ما سبق، برزت النقاط التالية من الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية المعني بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وهي تقدم إلى الجمعية العامة في إطار تعزيز التنمية الاجتماعية وإيلاء المراعاة الواجبة للنهج الذي محوره البشر في سياق الاستعراض الخمسي لإعلان الألفية.

٥٨ - ويتطلب نهج التنمية الذي محوره البشر دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة دمج أهداف التنمية الاجتماعية في سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والعالمي؛ وإدارة أفضل للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لترابط الأمم في عالم آخذ في العولمة؛ ونهجا جديدا للعلاقات بين المجالين العام والخاص ولدور الدولة في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٥٩ - وينبغي أن تمكن سياسات الاقتصاد الكلي الحكومات من التصدي للآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية. ويستتبع هذا اعتماد سياسات نقدية ومالية تستهدف توسيع العمالة والحد من الفقر، والتركيز على التنمية على المدى الطويل وليس الفعالية في المخصصات على المدى القصير. والنمو الاقتصادي ليس كافيا في حد ذاته، ومعدلات النمو العالية لن تضمن لوحدها الحد من الفقر على نحو ذي بال.

٦٠ - وينبغي أن تتصدى سياسات الحد من الفقر للفقر لمعالجة أسبابه الجذرية ومظاهره بإدماج تدابير الإنصاف والمساواة في تلك السياسات. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر جهودا جماعية من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، على أن يشكل التطوع والتعبئة الاجتماعية شريكين قويين في مكافحة الفقر. وينبغي أن تضمن تدابير سياسية محددة حصول المهمشين على الأصول والفرص - وخاصة على التعليم والأراضي ورأس المال والتكنولوجيا. وينبغي أن توسع السياسات أيضا نطاق التعاون الدولي والثنائي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتبادل التجارب والممارسات السليمة؛ وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ ومراعاة البعد الجنساني للفقر، وخاصة تأنيث الفقر، عند صياغة الاستراتيجيات.

٦١ - وينبغي أن تشجع سياسات العمالة العمل اللائق في ظل الإنصاف والأمن والكرامة، ودمج عملية إنشاء الوظائف في سياسات الاقتصاد الكلي. كما يجب إيلاء اهتمام أكبر للاقتصاد غير النظامي بما أنه لا يوفر الحماية الاجتماعية وقد يعمق أوجه اللامساواة بين الجنسين. وبالتالي، ينبغي أن تدمج تدابير محددة الاقتصاد غير النظامي في برامج الحماية الاجتماعية، وتشجيع إنشاء الوظائف بتوجيه الاستثمار إلى القطاعات المنتجة والتي تستخدم اليد العاملة بكثافة بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى مستوى الحراك في الوظائف والملازمين لحركية سوق العمل اليوم، فإن السياسات الفعالة في مجال سوق العمل أساسية لتشجيع الانتقال السلس لليد العاملة من الصناعات المتربلة إلى الصناعات الجديدة والصاعدة.

٦٢ - وينبغي أن تستهدف سياسات التكامل الاجتماعي إلى الحد من أوجه اللامساواة؛ وتعزيز الحصول على التعليم والرعاية الصحية؛ وزيادة مشاركة المسنين والشباب

والمهاجرين والسكان الأصليين والمعوقين واندماجهم. وينبغي أن تتصدى للآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية وللتهديدات الجديدة التي تطرحها الإصلاحات المدفوعة من السوق، بما أنها تؤدي على ما يبدو إلى الاستبعاد الاجتماعي. وينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتوفير الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتنفذ برامجها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توسِّع مثل هذه البرامج نطاق المشاركة العامة في اتخاذ القرارات بضمان حصول المواطنين على المعلومات ووضع آليات لاستعراض السياسات الحكومية. وينبغي أيضا تعزيز عملية جمع الإحصاءات من أجل تعريف أفضل لأضعف الفئات.

٦٣ - وينبغي تكثيف الجهود من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بتوفير الموارد - التقنية والمالية - والقضاء على عبء الديون الموهِّن من أجل تمكينها من إعادة توجيه مواردها الشحيحة نحو الإنفاق الاجتماعي.

٦٤ - وتعد بلورة مبادرات عالمية تعزز تماسك السياسات، وطنيا ودوليا، حاسمة. وعلى المستوى الدولي، يمكن إنشاء لجان تنسيق وزارية رفيعة المستوى لتنفيذ الخطط والإجراءات الاستراتيجية في المجالات الحاسمة للتنمية الاجتماعية، من قبيل إنشاء الوظائف والتكامل الاجتماعي.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8) الفصل الأول، القرار الأول، المرفقات الأول والثاني.

(٢) انظر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثائق الرسمية، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٦ (E/2005/26)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوربا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(٤) (www.deirt.org/dgagfigs2004brief2.pdf). انظر مبادرات التنمية، ”إحاطة عن المعونة في عام ٢٠٠٤“.